

الجامعة السورية الخاصة
كلية إدارة الأعمال
قسم
إدارة المؤسسات المالية والمصرفية

الودائع وعلاقتها بالربحية في القطاع المصرفي السوري

إعداد

آلاء محمد علوان

مازن خلدون منصور

إشراف

د. عادل القضماني

﴿ شكر وإمتنان ﴾ " وَقُلْ رَبِّيَ زِدْنِي عِلْمًا "

إلى وطني الحبيب الغالي

إلى من تعبنا وسهرا الليالي ومنحاني الحب والعطاء بلا حدود وأصبح ذو بصمة في الحياة

" أبي وأمي "

إلى من أمضيت أجمل أيام حياتي برفقتهم

" أخوتي "

إلى جامعتي الحبيبة التي نهلت العلم والمعرفة منها، إلى كافة أساتذتي الذين قدموا لي خبرة المعارف والعلوم لأكون ناجحاً في المستقبل

" أساتذتي "

وأخص بالشكر الدكتور عادل قضماني المشرف على رسالة تخرجي والذي قدم من أجلنا الكثير.

إلى كل من كان لي عوناً

آلاء

مازن خلدون منصور
محمد علوان

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث

الإطار العام للدراسة :

شهد القطاع السوري سلسلة من الإصلاحات خلال السنوات السابقة، وهذه الإصلاحات لامست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في مختلف القطاعات، وهذه الإصلاحات تعد مقبولة مقارنة بالماضي رغم بعض العثرات التي تواجهها في الظروف الراهنة، إلا أنها مع ذلك تعد خجولة بالنسبة للتطورات الاقتصادية في دول المنطقة والعالم، أي أنه مازال يلزمنا المزيد.

ومن بين مختلف القطاعات المكونة لبنية الاقتصاد السوري كان قطاع المصارف أبرز تلك القطاعات التي ظهرت فيها لمسات الإصلاح، ويعد ذلك ترجمة لقناعة الجهات العاملة على تلك الإصلاحات بالممثل القائل: "إذا كان النقد دم الاقتصاد فإن القطاع المصرفي هو شريانه".

وبالتالي فإن تطوير وإصلاح القطاع المصرفي "شريان الاقتصاد" سيؤدي إلى دعم القطاعات الأخرى بما يحقق الأهداف العامة للدولة.

ولكي يحافظ القطاع المصرفي على نشاطه لابد من اتباع استراتيجيات دقيقة ومجدية للحصول بالمقابل على الربحية التي تعد غاية المصارف وهدفها الرئيسي. إن تحقيق الربحية في المصارف يعتمد على عدة عوامل أهمها الودائع التي تمثل المادة الخام لقروض المصارف واستثماراتها التي تهدف من خلالها إلى تحقيق الربحية.

أولاً - مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في بيان مدى تأثير الودائع على ربحية المصارف السورية، فكلما زادت قيمة الودائع زادت الربحية.

فالودائع تزيد من ربحية المصارف بشكل كبير وبالتالي أي نقص في الإيداعات يؤدي إلى شلل في المصارف نظراً لأن الربحية تشكل الهدف الرئيسي للبنوك.

ويمكن تلخيص مشكلة البحث بسؤالين:

- 1- كيف تطورت الودائع المصرفية بأشكالها المختلفة وكذلك الربحية في القطاع المصرفي السوري؟
- 2- ما هي طبيعة العلاقة بين الودائع بأشكالها المختلفة من جهة والربحية المصرفية من جهة أخرى؟

ثانياً - أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها:

- 1- تبين كيفية تطور الودائع وكذلك الربحية المصرفية باعتبارها الهدف الرئيسي للمصارف.
- 2- تسلط الضوء على أنواع الودائع في القطاع المصرفي وأهميتها وعلى الربحية.

ثالثاً - أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- 1- توضيح العلاقة بين الودائع والربحية المصرفية وقدرة الودائع على خلق الربحية المصرفية.
- 2- التعرف على محددات الربحية في المصارف العاملة في سورية.
- 3- الخروج بتوصيات من شأنها زيادة أرباح المصارف.

رابعاً - فرضيات البحث:

بناء على التساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة لدينا الفرضيات التالية:

- 1- لا يوجد ارتباط جوهري بين كل نوع من أنواع الودائع المصرفية من جهة وبين الربحية المصرفية من جهة أخرى.
- 2- لا يوجد تجانس في معدلات نمو الودائع المصرفية المختلفة في سورية.
- 3- هناك اختلاف بين معدلات نمو الودائع المصرفية وفي معدل نمو الربحية المصرفية.

خامساً - الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع أثر الودائع والعوامل الأخرى على الربحية المصرفية منها:

1- دراسة (BourkeK, 1989) بعنوان:

"تمركز الودائع والمحددات الأخرى لربحية المصارف في أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا". هدفت الدراسة إلى بيان أثر تمركز الودائع والمحددات الأخرى على ربحية المصارف في كل من أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا، حيث درست موضوع ربحية تلك المصارف وبحثت في أثر مجموعة من العناصر على الربحية، هذه العناصر اعتُبرت داخلة وذات طبيعة مصرفية تم تحديدها بما يلي:

- نسب رأس المال، السيولة، سعر الفائدة، تمركز الودائع.

وقد أظهرت هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية بين نسب رأس المال والربحية، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين السيولة والربحية، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين سعر الفائدة والربحية، وأيضاً وجود علاقة إيجابية بين تمركز الودائع والربحية.

2- دراسة (الرشدان، 2002) بعنوان:

محددات الربحية في المصارف الأردنية:

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الأردنية وقد شملت عينة الدراسة كل من /البنك العربي- بنك الأردن- البنك الأردني الكويتي/ وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس أثر كل من:

/الرافعة المالية- تكلفة الودائع- السيولة- حجم المصارف- مخاطر سعر الفائدة- مخاطر رأس المال/ على ربحية المصارف.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير على ربحية المصارف بشكل سلبي، حيث أن زيادة الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية، وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيف جداً بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، بينما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحية البنك العربي وبنك الأردن وذلك بسبب ارتفاع كفاية رأس المال لكل من المصرفين، وكانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن، وقد كان لحجم المصارف تأثير على ربحية تلك المصارف وكذلك تكلفة الودائع.

3- دراسة (عبد الجابر، 2000م) الأردن:

اقترحت هذه الدراسة عدد من التوجهات التي تساعد المصارف الأردنية في تحسين مستوياتها وأسبابها في تنشيط الإقتصاد الأردني، ومنها دمج المصارف لتكوين مصارف كبيرة الحجم، لتكون قادرة على مواجهة المنافسة وتطوير خدماتها وتقليل التكاليف، مما يزيد الربحية المصرفية.

سادساً – محددات البحث:

- الحدود المكانية للبحث: تتمثل بالقطاع المصرفي في سورية.
- الحدود الزمانية للبحث: كانت خلال الفترة الزمنية 2001-2010

سابعاً – مجتمع وعينة وبيانات البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف العاملة في سورية وفقاً للقائمة المسجلة في مصرف سوريا المركزي.

ثامناً – منهج البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث تم إتباع المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وعرضها وتغيرها بغرض عرض الجانب النظري للدراسة من خلال الإستعانة بالكتب والأبحاث والدراسات السابقة بينما في الجانب العملي تم الإعتماد على المنهج التحليلي بالإستناد للقوائم المالية الموجودة في المكتب المركزي السنوي للإحصاء من عام 2001-2010 واستخدام بعض الأساليب الإحصائية بالشكل الذي يخدم البحث.

الفصل الثاني

ماهية المصارف ووظائفها وأهدافها

المبحث الأول:

تعريف المصارف وخصائصها:

تعد المصارف من أهم المؤسسات المالية في الإقتصاد، لأنها تمثل المصدر الأساسي للإئتمان أو ما نسميه بالأموال الجاهزة للإقراض Loanable Funds وذلك لمختلف القطاعات المالية والحكومية وقطاعات الأعمال بمختلف أحجامها وطبيعة أعمالها، كما أنها تلعب دور الوسيط في تسوية إتمام الصفقات والعمليات المالية، بالإضافة لكونها المصدر الأول للقروض التي يحصل عليها الأفراد وأصحاب الأعمال. وهي المشتري الأول للسندات التي تصدرها الحكومات لتمويل العمليات الإقتصادية المختلفة أما في مجال الإقراض الطويل الأجل فإن دور البنوك بدأ يتزايد حيث تسيطر البنوك على الحجم الأكبر من عملية الإقراض قصير وطويل الأجل. وتمثل المصارف القناة الأولى التي تقوم الحكومات من خلالها بتنفيذ سياساتها النقدية لتحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي¹.

• تعريف المصارف:

من الصعب وضع تعريف شامل وموحد للمصارف لأنه مع تطور الزمن تعددت أنواع المصارف وتنوعت أعمالها.

لكن يمكن تعريف المصرف على أنه:

مؤسسة مالية تهدف إلى تسهيل المعاملات المالية للعملاء وحفظ الأموال وتشغيلها، وهو المكان المناسب لحفظ النقود والأموال فيه، والمكان الذي يمكن الإقتراض منه عند الحاجة لقاء ضمان ما يغطي قيمة القرض أو إعادة أصل القرض عند تأخر المدين بالسداد ويتم إدارة البنك من قبل صيرفي (صاحب المصرف أو مديره) ومجموعة من الموظفين.

كما يمكن تعريفه: مجموعة من الوسطاء والماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الإقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الإيداع والإستثمار المالي في الداخل والخارج للمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

• أهمية المصارف ووظائفها:

أهمية المصارف: تلعب المصارف دوراً هاماً في التنمية الإقتصادية ويمكن استعراض ذلك من خلال النقاط التالية²:

¹ الهندي، منير، إدارة البنوك التجارية مدخل متخذ القرارات، الكاتب العربي الحديث، الإسكندرية، عام 1996 ص5.

² أهمية المصارف ووظائفها، حمزة، محمد، مرجع سابق ص5.

- 1- المساهمة في زيادة الناتج الإجمالي المحلي (GDP).
- 2- المساهمة في تنمية الموارد البشرية وتدريبها لتكون مؤهلة لتطوير القطاع المصرفي.
- 3- جذب جزء كبير من الأموال المكتتزة والمجمدة خارج القطاع المصرفي لكي تدخل الدورة الإقتصادية وتساهم في التنمية الإقتصادية.
- 4- تمويل المشروعات في قطاعي الأعمال العام والخاص.
- 5- الإستثمار في الأوراق المالية التي تصدرها الدولة.
- 6- المساهمة في خلق فرص عمل جديدة داخل وخارج القطاع المصرفي.
- 7- المساهمة في استقرار الأسعار في السوق المحلي.
- 8- تحقيق الموائمة ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية والإنسجام مع السياسة الإقتصادية في البلاد.

• وظائف المصارف:

للمصارف وظائف عديدة يمكن تلخيصها بما يلي:

- 1- قبول الودائع وتنمية الإيداع.
 - 2- مزاوله عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف التنمية.
- وعند اختيار البنك لطريقة إستثمار أموال المودعين لا بد أن يوازن بين ثلاثة عوامل:
- 1- الربحية
 - 2- الأمان والضمان
 - 3- السيولة
- 3- تقديم الخدمات المصرفية الأخرى.
- شراء وبيع العملات الأجنبية- تأجير الخزائن- القروض الإستهلاكية- التأجير التمويلي ... إلخ³.

• المبادئ التي تحكم أعمال المصارف:

- 1- السريّة
 - 2- حسن المعاملة مع العملاء
 - 3- السرعة والدقة
 - 4- الأمان والراحة
 - 5- كثرة فروع المصرف
- وتعود كثرة فروع المصرف بفوائد عديدة على المصرف ذاته⁴:
- 1- التسهيل على العملاء بعدم الإنتقال.

³ وظائف المصارف، إشعارات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية ص3.

⁴ المبادئ التي تحكم أعمال المصارف، محمد سعيد، إدارة البنوك، دار الجامعة الجوريدة، مصر 2005 ص16.

- 2- التمتع بمزايا المشروعات الكبيرة.
- 3- توزيع المخاطر.
- 4- السهولة والسرعة وقلة التكاليف عند تحويل النقود.

• أنواع المصارف⁵:

- 1- البنوك المركزية.
- 2- البنوك التجارية.
- 3- البنوك الإسلامية.
- 4- البنوك المتخصصة وتشمل:
 - أ- بنوك صناعية
 - ب- بنوك زراعية
 - ت- بنوك عقارية
- 5- بنوك الإدخار (التوفير).

⁵ معروف، تحليل الإقتصاد الكلي دار الصفاء، عمان، 2005 ص249.

المبحث الثاني:

مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة عليها

مقدمة: يعتبر تحقيق الأرباح من الأهداف التي تسعى إليها المصارف شأنها شأن الوحدات الإقتصادية الأخرى فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها، هو كذلك يعتبر المطلب الرئيسي لكل من المساهمين والمودعين والإدارة، فهو الغاية التي يتطلع إليها المساهمون لزيادة قيمة ثرواتهم، وهو مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف وهو كذلك الهدف الذي تصبو إليه إدارة المصرف لكونه مؤشراً هاماً لقياس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف وقدرة على تحسين كفاية رأس ماله.

تهدف المصارف إلى تعظيم ربحيتها، بحيث تلجأ إلى زيادة إيراداتها إلى أقصى حد. وتسعى إلى تعظيم ربحيتها من خلال الحصول على أكبر قدر من الودائع والأموال بأقل تكلفة وتوظيف هذه الموارد على شكل استثمارات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

الفرق بين الربح والربحية.

أولاً – مفهوم الربح: هناك عدة مفاهيم للربح نذكر منها:

أ- المفهوم الإقتصادي:

عرف الإقتصاديون الربح على أنه مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الإقتصادية خلال فترة معينة. ويحسب من خلال المعادلة التالية:

الربح الإقتصادي = صافي الأصول في نهاية الفترة = صافي الأصول في بداية الفترة + إضافات رأس المال خلال الفترة – توزيعات الأرباح خلال الفترة⁶.

ب- المفهوم المحاسبي:

ويعرف على أنه الفرق بين الإيرادات الناشئة عن العمليات خلال الدورة المحاسبية، وما يقابلها من مصروفات خلال هذه الدورة لتحقيق هذا الدخل⁷.

- يقع ضمن المفهوم المحاسبي مفهومان فرعيان للربح هما:

أ- صافي ربح العميات: ويعني الفرق بين المبيعات المحققة خلال الفترة الزمنية من نشاط المؤسسة الرئيسي وتكاليف هذه المبيعات بالإضافة إلى المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع دون أن يشمل ذلك على الفائدة المدفوعة أو الإيرادات أو المصروفات الأخرى والضرائب.

⁶ الحياي، وليد، المحاسبة المتوسطة، دار حنين للنشر والتوزيع، 1996، ص65.

⁷ حنان، رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ص242.

ب- صافي الربح بعد الضريبة (الربح الشامل):

يعني هذا المفهوم الربح الناتج عن الفرق بين دخل المؤسسة من جميع المصادر (المبيعات والإيرادات الأخرى) والتكاليف مهما كانت (تكاليف المبيعات) وأية تكاليف أخرى غير مرتبطة بالعمليات (كخسارة بيع أحد الأصول) وبعد طرح الضرائب أيضاً.

ت- المفهوم المالي:

يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة المالية: أنه الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر.

ثانياً- الأهمية الاقتصادية للأرباح⁸:

الأرباح ضرورية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات والمصارف حتى تتمكن من الإستمرار والبقاء في دنيا الأعمال، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة تتعرض لها المصارف منها: مخاطر الائتمان ومخاطر التصفية الإجبارية ومخاطر السرقة والإختلاس ومخاطر سعر الفائدة وغيرها.

- الأرباح ضرورية لأصحاب المشروع: حيث تزيد من ثروتهم وإستثماراتهم في الشركات والمصارف.
- الأرباح وسيلة ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل.
- تعد الأرباح مقياس للجهود بشكل عام حيث يمكن القول أنه كلما زادت الأرباح دل ذلك على فاعلية الجهود المبذولة.
- تعطي مؤشرات هامة للجهات المعنية بالرقابة بان المصرف يؤدي أعماله بشكل صحيح.

ثالثاً – مفهوم الربحية: "Profitability"

الربحية عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعتبر هدفاً للمؤسسة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية والوحدات الجزئية⁹. وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، أو من خلال العلاقة بين الأرباح والإستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، علماً أن المقصود بالإستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية.

- تعمل المؤسسات على تحقيق هدفها من الربحية من خلال قرارين هما:

"قرار الإستثمار – قرار التمويل".

أ- قرار الإستثمار: هو القرار المتعلق بكيفية استخدام المصارف للموارد المتاحة لها، لاضفاء مختلف أنواع موجوداتها ويظهر أثر قرار الإستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمصرف على مختلف أنواع الأصول، بطريقة توازن بين الإستثمار المناسب في كل بند من بنود

⁸ سلطان، محمد سعيد ص466.

⁹ مبادئ الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، الأردن ص42.

الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لتمكين المؤسسة من تحقيق أكبر عائد دون التضحية بالسيولة.

- حتى يتمكن المصرف من تحقيق الربح ينبغي عليه أن تكون قيمة إيراداته أكبر من تكاليفه. تشمل إيرادات المصرف على:

1- العوائد الدائنة على التسهيلات الإئتمانية.

2- العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف نظير خدمات تقدمها للزبائن.

3- أجور الخدمات التي تقدمها المصارف المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي مثل قيامها بتقديم استشارات مالية وإقتصادية.

4- عوائد العملات الأجنبية، أي الأرباح المحققة من الفرق بين أسعار الشراء والبيع.

- أما فيما يتعلق بتكاليف المصرف فتشمل الآتي:

1- العوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بها.

2- العمولات المدينة التي يدفعها المصرف للمؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات المصرف ذاته.

3- المصاريف الإدارية والعمومية.

ب- قرار التمويل: هو القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأمور

اللازمة للمصارف لتمويل الإستثمار في موجوداتها.

وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ديون وحقوق مالكين) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن، وذلك من خلال الإستفادة من ميزة التوسع في الإقتراض الثابت الكلفة ولكن دون تعرضهم للأخطار التي يمكن أن تنتج عن المبالغة في الإقتراض.

وعلى هذا يمكننا القول أن: الربحية هي هدف استراتيجي يمكن للمصارف من النمو والإستمرارية.

المبحث الثالث:

المتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف ومؤشرات الربحية:

تواجه المصارف في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية ولا بد من الإشارة إلى هذه العوامل:

1) العوامل الخارجية:

- أ- أسعار الفائدة: تزداد ربحية المصارف كلما زادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتؤدي أسعار الفائدة دوراً هاماً في التأثير في استثمارات المصارف وإن معظم إيرادات المصارف هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.
- ب- السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في البلدان دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها.
- ت- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية والظروف الاقتصادية والسياسية.
- ث- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي.
- ج- المنافسة بين المصارف بعضهم البعض.

2) العوامل الداخلية:

- أ- هيكل الودائع: تعطي الودائع للمصارف مرونة أكبر في توظيفها في إستثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الإعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وفي الوقت نفسه، تؤثر تكلفة الودائع أيضاً في ربحية المصارف لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال.
- ب- توظيف الموارد: توجه المصارف الجانب الأكبر من مواردها المالية للإستثمار في القروض والأوراق المالية، لأنه بزيادة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصارف لأن الدخل المتورّد عنها يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولّد من القروض، أما توظيفات المصرف في القروض الثابتة فيجب أن تكون محدودة لأنها تُعدّ من الموجودات غير المدرة للدخل وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها.
- ت- أرباح أو خسائر (الأوراق المالية) وأرباح وخسائر (القروض).
- ث- إدارة المصرف: حيث تتأثر ربحية المصارف بمدى قدرة هذه المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات من خلال الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

فقدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها المالي بشقيه (إدارة الموارد- إدارة الإستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في موجودات ذات عوائد جيدة آخذة بعين الإعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الإستخدامات، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الربحية في هذه المصارف وتعظيم ثروة مالكيها وربحية المصرف ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف، لذلك فإنه يتوجب على إدارات المصارف إتخاذ القرارات التي تمكنها من تعظيم الربحية من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.

ج- **حجم المصرف:** يقاس حجم المصرف عادةً بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق ملكية- فكبر حجم المصرف- مقاساً بالموجودات- يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات- فهذا المعدل يكون كبير في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة، ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر- الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدل العائد على حقوق المالكين.

وعلى هذا نجد أن المصارف التي لديها حقوق مالكيين كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على إستثمار هذه الأموال أكبر، وزيادة حقوق المالكين تزيد من ثقة الجمهور المتعاملين مع المصارف مما ينعكس على حجم ودائع العملاء وزيادة الرفع المالي وهذا يؤدي إلى زيادة معدل العائد على حقوق المالكين.

ح- **السيولة:** تمثل السيولة عنصر الأمان والحماية على مستوى المصرف، فالسيولة تساعد على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطراب البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الإئتمان في أي وقت.

فظنراً لأهمية السيولة للمصارف فإنها تلتزم بالإحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن حد أدنى من إلزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلف ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر البنك إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في المدائمة من متطلبات السيولة والربحية.

- في جميع الأحوال يتطلب الأمر الموازنة بين السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة الربحية يتطلب الإستثمار في مزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا إما يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الإحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا يحقق عوائد أو التي

تحقق عوائد منخفضة وهذا ما يتعرض مع هدف الربحية، من هذا فإنه يجب على الإدارة المصرفية خلق موازنة بين السيولة والربحية.

خ- **عدد موظفي المصرف:** إن زيادة عدد موظفي المصرف يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له وبالتالي زيادة الربحية، فعندما يمتلك المصرف أعداداً كبيرة من الموظفين سيؤدي ذلك إما لإنتشار جغرافي كبير من خلال زيادة عدد فروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة من الموظفين أو زيادة الخدمات الفنية والتقنية وعملياته التي تهدف إلى خدمة العملاء.

د- **عدد فروع المصرف:** إن زيادة عدد فروع المصرف في المناطق ذات الكثافة السكانية يؤدي إلى زيادة عدد المتعاملين مع المصرف وزيادة حجم المتعاملين يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات وحجم عمليات المصرف وهذا كله يؤدي إلى زيادة الربحية المصرفية.

1. العائد على حقوق الملكية: (ROE) Return On Equity¹⁰

ويقيس هذا المؤشر معدل العائد المحقق عن استثمار أموال المالكين، وإن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لإدارة كفؤ، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلاً للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض.

$$ROE = \frac{\text{net incom}}{\text{total equity}} \times 100 \quad \text{ويحسب من خلال العلاقة:}$$

ويقصد بمكونات هذه المعادلة:

حقوق الملكية: وهي رأس المال المدفوع مضافاً إليه الإحتياطات المختلفة القانونية والإختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، وحقوق الملكية تساوي مجموع الموجودات مطروحاً منها جميع الإلتزامات سواء كانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل.

صافي الدخل: يقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة، أي الربح الشامل الصافي وهناك من يرى ضرورة إحتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا يمكن لإدارة المصرف السيطرة عليه.

2. القوة الإيرادية أو العائد على الأصول: ROA¹¹

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها الإستخدام الأمثل في تحقيق الأرباح من خلال الإستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

$$ROA = \frac{\text{net incom}}{\text{total assets}} \times 100 \quad \text{- تحسب من خلال العلاقة:}$$

وعلى هذا نجد أن الربحية المصرفية أمر ضروري لبقاء المصارف واستمرارها، فهي غاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف، فالربحية أداة هامة جداً في مجال العمل المصرفي لذلك فإن جهد كبير من الإدارة المالية في أي مصرف ومؤسسة يوجّه بالدرجة الأولى نحو الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق أكبر ربح ممكن من ذلك الإستخدام.

- كذلك يمكن اعتبار الفجوة بين الفوائد المدينة والفوائد الدائنة مؤشراً كون تلك الفجوة تشكل غالباً معظم الربح المصرفي.

¹⁰ Brigham, EugeneF, and Ehrhardt Michaelc, Financial Management The ory and practice.

¹¹ Peter 5, ROSE 1999, p.158

الفصل الثالث

الودائع المصرفية

المبحث الأول:

الودائع المصرفية وأنواعها:

تعد الودائع المصدر الأساسي لأموال المصرف وتعد أكثر مصادر الأموال خصوبة، لذا فهي تشكل إيرادات الحياة للمصرف، كما أن قبول المصارف للودائع يقدم خدمة كبيرة للإقتصاد الوطني نظراً لما يؤدي إليه من تسهيل لعمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري واستخدام الأموال في المجالات المختلفة.

- **تعريف الودائع المصرفية:** يمكن تعريف الودائع على أنها اتفاق يقوم المودع بمقتضاه بدفع مبلغ من النقود بوسيلة من وسائل الدفع للبنك على أن يلتزم البنك برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو عندما يحل أجله كما قر يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة.
وعادة ما تحاط الودائع بالسرية نظراً لكون قيمتها تدل على المركز المالي للمودع وهو سر من أسرارها لا يقبل إفشاءها¹².

- تتضمن الودائع المصرفية:

- 1- ودائع المقيمين وغير المقيمين من أفراد ومؤسسات سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية.
- 2- الودائع الحكومية.

- والودائع المصرفية لا تتضمن:

- أ- المبالغ المودعة بالعملة المحلية على شكل تأمينات مقابل فتح اعتمادات مستندية.
- ب- المبالغ الوديعة لقاء أحد كفالات.
- ت- العملات الأجنبية المودعة لدى مصرف مغطى كغطاء للاعتمادات المستندية.
- ث- ودائع فرع أحد المصارف المحلية لدى فرع آخر للمصرف نفسه.

¹² هندي، منير ابراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الإسكندرية، منشأة المعارف 1999 ص103

المبحث الثاني:

أنواع الودائع المصرفية:

تصنف الودائع بعدة تصنيفات كل منها يهدف إلى هدف معين وسنستعرض أهمها:

أولاً- تقسيم الودائع حسب آجال الإستحقاق:

1-1 الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب) Current Deposits:

وهي الودائع التي يكون للعميل الحق في سحبها في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه للبنك لذا تضطر بعض المصارف بالإحتفاظ في خزانتها بسيولة نقدية كافية لتلبية رغبات المودعين في هذا النوع من الودائع¹³ وتكمن أهمية الودائع الجارية لكل من المودعين والمصارف، إذأ تعد بمثابة نقد سائل يستخدمه المودع عندما يريد سداد إلتزاماته المختلفة، فهي تعد بمثابة النقدية بالنسبة له أما بالنسبة للمصارف فتعد مصدراً تمويلياً منخفض التكلفة للإستثمارات التي يجني من ورائها المصرف الأرباح¹⁴.

2-1 ودائع التوفير Saving Deposits:

وهي اتفاق بين المصرف والعميل يودع بموجبه العميل مبلغ من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة محددة ويعد هذا النوع من الودائع من أكثر وسائل تجميع المدخرات المحلية وتتميز بصغر حجمها وإطراء نموها مع زيادة الوعي المصرفي. وغالباً ما تجذب هذه الودائع صغار المودعين مقابل الحصول على فائدة وعلى أن يكون لهم الحق في السحب من حساب الإدخار في أي وقت¹⁵.

3-1 ودائع لأجل Time Deposits:

وهي الودائع التي يتم إيداعها لأجل محدد يتم الإتفاق عليه بين المودع والبنك ولا يجوز سحبها إلا بعد مضي هذا الأجل وفي المقابل يحصل المودع على فائدة بصورة دورية أو في نهاية مدة الإيداع، وعادة يشترط في الودائع لأجل ان لا يقبل المبلغ المودع عن قدر معين وتزداد الفائدة كلما زاد مبلغ الإيداع أو كلما زادت مدة الإيداع. وعلى الرغم من أن الوديعة لأجل لا ينبغي سحبها قبل الموعد المتفق عليه إلا أن البنوك عادة ما تتنازل عن حقها في هذا الشأن مقابل حرمان المودع من الفوائد نظراً لسحبه الوديعة قبل تاريخ الإستحقاق¹⁶.

¹³ المقفاداي، عادل علي، عمليات البنوك، المكتب الجامعي الحديث 2006.

¹⁴ الشماع، خليل، ص459.

¹⁵ الهندي، منير، ص105.

¹⁶ أبو سمرة، رانية، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، الجامعة الإسلامية.

ثانياً- تقسيم الودائع حسب الملكية¹⁷:

تقسم الودائع حسب ملكيتها إلى:

1-2 الودائع الأهلية People Deposits:

وهي الودائع التي تعود ملكيتها إلى الشركات الخاصة.

2-2 الودائع الحكومية Government Deposits:

وهي الودائع التي تعود ملكيتها إلى الشركات والمؤسسات الحكومية.

ثالثاً- تقسيم الودائع حسب المصدر إلى¹⁸:

1-3 الودائع الأولية Primal Deposits:

وهي الودائع التي يتم إيداعها لأول مرة من قبل الجمهور أو الشركات أو المؤسسات سواء كانت حكومية أم مختلفة في المصارف.

2-3 الودائع المشتقة Derived Deposits:

هي الودائع التي تشتق من الوديعة بعد أن يتم منح جزء منها على شكل قروض واستثمارات.

رابعاً- تقسم الودائع وفق حركتها¹⁹:

وتقسم إلى نوعين:

1-4 الودائع النقيضة Vital Deposits:

هي الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبياً لكثرة عمليات السحب والإيداع.

2-4 الودائع المستقرة Stable Deposits:

هي الودائع التي يكون رصيدها مستقراً نسبياً وذات طبيعة إدارية.

¹⁷ السيسي، صلاح الدين حسن، الموسوعة المصرفية العلمية الجزء الأول 2011 ص164.

¹⁸ أبو سمرة، رانية ص70.

¹⁹ السيسي، صلاح الدين ص124.

إن قدرة المصرف على التمييز بين الودائع المستقرة وغير المستقرة هو أمر مهم لتمكين المصرف من توظيف ودائعه في الإستثمارات المناسبة، فالودائع المتقلبة يجب أن لا تؤخذ بعين الإعتبار عن الإستثمار في أصول طويلة الأجل إنما تستخدم في الإستثمار في أصول على درجة كبيرة من السيولة.

الإستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع:

نظراً لأهمية الودائع المصرفية بالنسبة للمصارف والتي تتبع من كونها أكثر مصادر أموالها خصوبة وأقل تكلفة، لذلك تتنافس المصارف على استقطاب أكبر حصة من الودائع المصرفية عبر إتباع استراتيجيات لتنمية الودائع.

- يمكننا التمييز بين استراتيجيتين رئيسيتين لجذب الودائع وهما:

1- استراتيجية المنافسة السعرية²⁰:

تتمثل هذه الإستراتيجية بدفع معدلات فائدة أعلى للمودعين، وعلى الرغم من أهمية هذه الإستراتيجية ليس في النشاط المصرفي فقط بل في معظم مجالات النشاط الإقتصادي، إلا أن بعض التشريعات المصرفية تضع قيوداً على هذه الإستراتيجية ومن هذه القيود:

عدم السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية، الأمر الذي يقلل من دور هذه الإستراتيجية في جذب الودائع.

ومن أهم أسباب عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية:

أ- الحد من ارتفاع تكلفة الأموال:

تتكبد المصارف الجارية مصاريف متعددة نتيجة لإدارتها للحساب الجاري منها تكاليف تحصيل المستحقات وتكاليف سداد المطلوبات لذا عند السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إدارتها الأمر الذي يضطر منه المصرف إلى البحث عن فرص استثمارية يتولد عنها معدلات عالية للعائد والتي غالباً ما تكون ذات مخاطر عالية قد تهدد مستقبل المصرف، وعليه فإن عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية يقلل من تكلفة الأموال.

ب- الحد من زيادة المنافسة الهدامة بين المصارف:

إن دفع الفوائد على الودائع الجارية يؤدي إلى حالة تنافسية بين المصارف مما يؤدي ارتفاع معدلات الفائدة وهذا يؤدي أيضاً إلى زيادة تكلفة إدارة هذه الودائع مما يجبر المصرف على توجيه حصيلة هذه الودائع إلى استثمارات تتعرض لدرجة كبيرة من المخاطر، سعياً لتحقيق عائد لتمويل تلك التكاليف مما يهدد المركز المالي للمصرف.

ت- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض:

إن السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية يؤدي إلى زيادة الفوائد على القروض الممنوحة والذي يترتب عليه انخفاض في الطلب عليها والتأثير على عملية التنمية الإقتصادية. في حين أن عدم دفع

²⁰ هندي، منير ابراهيم ص108.

الفوائد على هذه الودائع ينجم عنه تخفيض تكلفة الأموال الأمر الذي يشجع المصارف على تخفيض معدلات الفوائد على قروضها الممنوحة للعملاء.

ث- الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة:

تتمتع المصارف التي تمارس عملها في المدن الكبيرة ذات الأنشطة التجارية المتنوعة بفرص أكبر للإستثمار مقارنة بعمل المصارف في المدن الصغيرة، فإذا سمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية فإن المصارف في المدن الكبيرة تكون أكثر استعداداً لدفع فوائد عالية مقارنة مع المصارف التي تتركز في المدن الصغيرة.

2- استراتيجية المنافسة غير السعرية:

بينت الدراسات والأبحاث على أن المنافسة السعرية لا تعد من الإستراتيجيات الفعالة في جذب الودائع بأنواعها، لذلك تحولت البنوك إلى استراتيجية للمنافسة غير السعرية وهي منافسة تقوم على تقديم خدمات جيدة بأسعار تنافسية لا تقوم على دفع فوائد على الودائع، بل تستند على مستوى جودة الخدمات المصرفية وتشير الدراسات إلى أن العميل يفضل التعامل مع المصارف ذات الخدمات المصرفية الجيدة ومن أهم الخدمات المصرفية التي يمكن أن يعتمد عليها المصرف في جذب الكثير من الودائع:

1- تحصيل مستحقات المودعين.

2- سداد المدفوعات نيابة عن العميل.

3- سرعة أداء الخدمة.

4- التيسير على العملاء.

5- خدمات تفضيلية للعملاء.

6- إدارة محفظة الأوراق المالية للعميل.

وأخيراً يمكننا القول أن المصارف تسعى إلى زيادة حصتها من الودائع إيماناً منها بأن هذه الودائع تعتبر المصدر الرئيسي لأموالها، ونظراً إلى أن نجاح المصارف في استقطاب الودائع يعتمد بشكل كبير على ثقة الجمهور بها. وكون هذه الثقة تنبع من إطمئنان المودعين على ودائعهم وقدرتهم على سحبها حينما يريدون فقط بينت الأبحاث عدم ترك عامل الثقة للصدفة أو لكفاءة الإدارة المصرفية، وإنما يجب أن تقوم السلطة النقدية بالتعاون مع المصارف على ضمان ودائع المودعين وتجنبهم لأي خسائر²¹.

²¹ الدوري، زكريا والسمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية عمان 2006 ص118.

المبحث الرابع:

نظام ضمان الودائع ومبررات إنشائه:

يعد ضمان الودائع وحماية المودعين أهم الموضوعات على الساحة المصرفية ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمات المالية التي شهدتها الكثير من الدول التي أدت إلى تعثر العديد من المصارف والذي أدى إلى ظهور العديد من الدراسات التي تبحث في الأسباب التي أفضت إلى ظهور الأزمات والتقليل من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي، وقد توصلت نتائج هذه الدراسات إلى أنه يمكن منع حدوث تلك الأزمات والتخفيف من حدوثها بواسطة زيادة القوة الإشرافية للمصارف المركزية على المصارف التجارية من خلال حماية المودعين عن طريق إنشاء نظام لضمان الودائع²²، وقد اتجهت الكثير من الدول إلى تبني نظام ضمان الودائع للمحافظة على الإستقرار واكتساب ثقة الأفراد بالنظام المالي، ومن الجدير بالذكر أن تشكسلافاكيا تعد أول دولة أنشأت نظاماً متطوراً لحماية الودائع والقروض سنة 1924 وبالرغم من ظهور نظام التأمين على الودائع في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1829 بغرض تأمين الودائع، إلا أن هذا النظام فشل لاحقاً نتيجة نقص الأموال والسيولة اللازمة وعدم قدرته على أن يفرض على المصارف المشاركة بتقديم رأس مال كافٍ.

وعادت الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد وأنشأت المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع عام 1933 ولقد مضت فترة طويلة لإنشاء المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع قبل أن تقوم دول أخرى بإنشاء مؤسسات مشابهة ولكن بعد أن قامت تركيا عام 1960 بإنشاء صندوق تصفية المصارف حذت عدة بلدان حذوها فأنشأت ألمانيا عام 1974 صندوقاً لحماية المودعين بعد انهيار بنك هيرشتات Herstatt بسبب عجز النظام الفيدرالي على احتواء أثر الفشل المالي للبنك، وفي بريطانيا أدى حدوث أزمات مصرفية حادة في بداية السبعينات إلى إنشاء نظام حماية المودعين عام 1979.

وبالنسبة للدول العربية، تعد لبنان الدولة الأولى التي اهتمت بإنشاء نظام لحماية الودائع بعد انهيار بنك إنترا Entra وبعدها أنشأت البحرين مجلس حماية الودائع عام 1993 ثم تلتها سلطنة عمان عام 1995 بإنشاء صندوق نظام التأمين على الودائع ومن ثم السودان عام 1996 كما قامت الأردن بإنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصري عام 2000 وفي مصر تم إعداد مشروع قرار جمهوري عام 1993 يقضي بإنشاء نظام التأمين على الودائع²³.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في التعريف بنظام ضمان الودائع واستعراض مفهومه، وأهميته وخاصة بعد الأزمة المالية عام 2008 وانعكاساتها بشكل خاص على النظام المصرفي العالمي.

²² ص144.

²³ علم الدين، محي الدين اسماعيل، أساليب ضمان وتأمين الودائع البنكية، دراسة عالمية ص76.

• مفهوم ضمان الودائع وأهميته:

يعد نظام الودائع المصرفية نوعاً من تطبيقات عقود التأمين التي تهدف إلى تقويض الشخص عن الخسائر التي يتعرض لها. وفي حالة ضمان الودائع المصرفية فإن هذا النوع من التأمين يتميز بأنه²⁴:

- 1- الغاية منه ليست حماية فرد أو مؤسسة أو جماعة معينة ولكنه موجه نحو المجتمع عامة، وبصفة خاصة صغار المودعين.
- 2- أن الربح من الجهة الضامنة غير مستهدف في التأمين على الودائع إنما هدفه الأساسي تحقيق الإستقرار المصرفي.
- 3- إن ضمان الودائع المصرفية مبني على فكرة التكامل بين طرفين أساسيين هما: الجهاز المصرفي من جهة والسلطة من جهة أخرى.

• أنواع أنظمة التأمين على الودائع:

النوع الأول: هو النظام الذي يمول عن طريق تسديد المصارف لأقساط تأمين محددة وفي مواعيد محددة كما هو الحال في لبنان والهند، ومن مزايا هذا النوع من التمويل: أنه يؤدي إلى زيادة درجة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي نظراً لتوافر مصادر التمويل بشكل دائم.

النوع الثاني: هو النوع الذي يتم تمويله عن طريق إلزام المصارف بالمساهمة فقط عند حدوث تعثراً أو إفلاس لأحد المصارف ومثال على ذلك فرنسا وسويسرا.

ويمتاز هذا النوع في التمويل:

بالدقة في تقديرهم التمويل الذي يتناسب مع حجم التعويضات المطلوبة للمودعين فهو غير مكلف بالنسبة للمصارف ولا يحملها تكاليف إضافية.

• مبررات إنشاء نظام لضمان الودائع:

تتمحور مبررات إنشاء نظام ضمان الودائع في مبررين رئيسيين هما:

- 1- **مبرر مباشر:** وهو حماية المودعين والمتعاملين مع المصارف حيث تتعرض عادة السلطات النقدية لضغوط اجتماعية وسياسية لتوفير الحماية للمودعين وخاصة أولئك الذين يتميزون بضعف قدرتهم على تقييم مخاطر المؤسسات المصرفية التي يتعاملون معها.
- 2- **مبرر غير مباشر:** وهو السبب الإقتصادي الحقيقي وهو تخفيض المخاطر النظامية في القطاع المصرفي وتعزيز الثقة في استقرار النظام المصرفي لأن انهيار أحد المصارف وفقدان المودعين لأموالهم يخلق حالة من الهلع بين المودعين.
- 3- ويمكننا إضافة مبرر ثالث لإنشاء نظام لضمان الودائع وهو تخصيص قدر من المصادر المالية لتتوفر للسلطات النقدية أو المؤسسة التي ستكون مسؤولة عن القدرة على التدخل السريع لمواجهة الأزمات المالية.

²⁴ عبد الله علي، التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية، المجلد 40 ص503.

شرح عن أنظمة ضمان الودائع:

إن تدخل الحكومات لحماية المودعين وضمان الودائع أمر ضروري للمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي وقد يتخذ أحد شكلين:

- 1- نظام ضمان صريح لأموال المودعين من خلال نظام تأمين معن تتحدد به الأبعاد الكاملة للعلاقة التأمينية.
 - 2- نظام تأمين ضمني لأموال المودعين يتم من خلاله تدخل الدولة لحماية الودائع في حال حدوث خلل يؤدي إلى تعثر الجهاز المصرفي.
- ويعمل كل من النظام الصريح والضملي إلى تحقيق الإستقرار المصرفي وحماية صغار المودعين في حال فشل أحد المصارف²⁵.

- **طبيعة التأمين الضمني على الودائع:** في هذا النوع في أنظمة ضمان الودائع يكون ضمان الحكومة للودائع اختيارياً وليس ملزماً بقانون من حيث قيمة التعويض وتوقيت الدفع وامتصاص خسائر المصرف في النظام الضمني يكون من خلال ميزانية الدولة أو المصرف المركزي ولكنها لا تتم بسهولة بسبب التزامات الموازنات العامة التي تعيد استخدام موارد الدولة لمواجهة خسائر المصرف²⁶.
- **طبيعة التأمين الصريح على الودائع:** يعتمد نظام الودائع الصريح على قواعد واجراءات ويكون منظم بشكل واضح ويتم فيه تحديد أنواع المنشآت المالية والودائع التي تستفيد من التأمين، العضوية فيها إذا كانت إجبارية أم اختيارية ومن أهم مزايا هذا النظام وجود قانون يحكمه ويتمتع بسرعة تعويض المودعين وسهولة العمل.

²⁵ Chikura, John, Type of deposit insurance system, 2013.

²⁶ Walker, David: New deposit in surance system in east Asia Kuala Lumpur, 2006.

المبحث الخامس:

○ حدود التغطية في نظام ضمان الودائع وأنواع تغطية الودائع والمبادئ الأساسية لتعيين حدود التغطية:

● حدود التغطية في نظام ضمان الودائع:

يعتبر أحد أهم الجوانب في تصميم نظام ضمان الودائع هو أن يكون مبلغ الضمان محدداً وموثوقاً وسهل الإحتساب لأن ذلك من شأنه أن يحدد الإلتزامات المحتملة في ظل نظام ضمان الودائع ويساهم في تعزيز ثقة المودعين في النظام المالي ويضمن استمراريته.

- أنواع تغطية الودائع:

أ- **التغطية الكاملة:** نظام التغطية الكاملة يحمي جميع المودعين بنسبة 100% ويتم تطبيقه في الأزمات التي تهدد النظام المالي ومن أهداف هذا النظام تعزيز ثقة المودعين في النظام المصرفي ويؤخذ على نظام التغطية الكاملة أنه من المحتمل أن يزيد من المخاطر الأخلاقية لذا فإن تنفيذه يتطلب خطط إعادة هيكلة واسعة وذات مصداقية²⁷.

ب- **التغطية الجزئية:** تحمي الودائع فقط لحد معين ويكون اتباع التغطية الجزئية عندما يكون هدف السياسة العامة حماية الودائع الصغيرة (ودائع التجزئة) وهي توفر حماية مجدية في حالات تعثر المصارف²⁸.

ت- **التغطية الجزئية الخيارية:** هذا النوع يتضمن أقصى لما يمكن أن يدفعه نظام ضمان الودائع للمودع كما في التغطية الجزئية ولكن هذا الحد الأقصى للتعويض يمثل الحد الأدنى الذي يحصل عليه المودع.

إن الغرض الأساسي من تعيين حدود التغطية لنظام التأمين من الودائع هو أن هذه الحدود يجب أن تكون متوافقة مع أهداف السياسة العامة لنظام ضمان الودائع التي عادة تكون حماية صغار المودعين والمساهمة في الإستقرار المالي.

● المبادئ الأساسية لتعيين حدود التغطية:

1- مستوى التغطية يجب أن يحافظ على ثقة المودعين ويعزز الإستقرار المالي للنظام المصرفي الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة المدخرات.

2- مستويات التغطية وتكاليف الأقساط يجب ألا تكون عبءاً زائداً على النظام المصرفي.

3- التغطية يجب أن تحمي غالبية المودعين.

وعلى هذا نجد أن:

إن الودائع تخدم الإقتصاد من عدة جوانب فهي تشكل خزاناً كبيراً من الموارد يجنب عرقلة الإقتصاد بسبب شح الموارد كما أن ذلك يسهل التسيير النقدي للإقتصاد من دون وجود توترات نقدية معيقة للنمو المنتظم ومن شأن ذلك أن يدفع إلى زرع الثقة في نفوس كل المتعاملين الإقتصاديين سواء كانوا منتجين أو مستهلكين مما يساعد على توفير الظروف المناسبة للإزدهار الإقتصادي.

²⁷ IADI. Deposit in Surance coverage.1 2008.

²⁸ مصرف سوريا المركزي ص7.

الفصل الرابع

الدراسة التحليلية

في هذا الفصل سوف نلجأ إلى تحليل تطور الودائع وأثرها على الربحية المصرفية في سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2010.

أولاً - تحليل تطور الودائع المصرفية:

ولهذا الغرض سوف نعرض ثلاثة جداول تتضمن تطور الودائع المصرفية في سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2010.

- الجدول رقم (1): تغير حجم الودائع العامة بالعملة السورية، وكذلك الودائع العامة بالعملة الأجنبية، وأيضاً الودائع الخاصة بالعملة السورية وبالعملة الأجنبية، وبجانب كل منها معدل نمو سنوي. نرفق الجدول رقم:

| السنة | ودائع عامة عملة سورية | معدل النمو | ودائع خاصة عملة سورية | معدل النمو | ودائع عامة عملة أجنبية | معدل النمو | ودائع خاصة عملة أجنبية | معدل النمو |
|------------------|--------------------------|------------|--------------------------|------------|---------------------------|------------|---------------------------|------------|
| 2001 | 124310.6 | 0 | 1330186 | 0 | 17323.7 | 0 | 34892.6 | 0 |
| 2002 | 159700 | 28.4685 | 158862 | 22.8086 | 21275 | 15.230 | 40207 | 88.0571- |
| 2003 | 168406 | 5.451 | 15827 | 17.8143 | 25065 | 63.314- | 14750 | 90.0372- |
| 2004 | 148080 | 12.069- | 181020 | 51.4063 | 37950 | 12.610 | 16610 | 1043.741 |
| 2005 | 170957 | 15.449 | 163244 | 1.2384- | 37480 | 35.6411 | 22530 | 9.8199- |
| 2006 | 119938 | 29.843- | 161896 | 29.9599 | 48709 | 28.2911 | 28904 | 0.8257- |
| 2007 | 121678 | 1.450 | 165760 | 1.5069- | 47975 | 2.3007 | 29569 | 2.386 |
| 2008 | 139394 | 14.559 | 169088 | 21.0672 | 58082 | 12.019- | 26015 | 2.0077 |
| 2009 | 153188 | 9.8956 | 169909 | 57.0589- | 24941 | 5.639- | 24548 | 0.4855 |
| 2010 | 183245 | 19.6209 | 174402 | 42.299- | 14391 | 9.927- | 22111 | 2.6443 |
| المتوسط الحسابي | 148889.7 | 5.2982 | 269019.4 | 4.09531 | 33319.17 | 0.31739 | 26013.66 | 86.25246 |
| أعلى قيمة MAX | 183245 | 28.4685 | 1330186 | 51.4063 | 58082 | 35.6411 | 40207 | 1043.741 |
| أدنى قيمة MIN | 119938 | 29.843- | 15827 | 57.0589- | 14391 | 63.314- | 14750 | 90.0372- |
| الإحتراف لمعياري | 21111.87 | 15.91027 | 356671.8 | 31.14904 | 14146.07 | 25.97958 | 7389.822 | 321.088 |
| محامل الإختلاف | 14.17954 | 300.2957 | 132.5822 | 760.6026 | 42.45625 | 8185.382 | 28.40747 | 372.2654 |

الجدول رقم 1: (معدل نمو الودائع الخاصة والعامة للعملة السورية ومعدل نمو الودائع الخاصة والعامة للعملة الأجنبية)

من الجدول نلاحظ:

1- بالنسبة للودائع العامة (بالعملة السورية):

نجد أن هناك تغيراً في معدلات نمو الودائع العامة بالعملة السورية، ففي العامين 2002 – 2003 شهدت نمواً بمقدار (5%) وفي العام 2004 انخفضت المعدلات ونمت نمواً سالباً بقيمة (13%) تقريباً وفي العام 2005 حدث نمواً موجباً، أما في العام 2006 عاد النمو ليصبح سالباً وقيمته (-30%) وفي الأعوام من 2007 إلى 2010 شهدت المعدلات نمواً موجباً بقيمة (20%) تقريباً، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي 5% وكانت أعلى قيمة لمعدل النمو في العام 2002 بقيمة (28%)، والقيمة الدنيا لمعدلات النمو كانت في العام 2006 وبلغت (-30%) تقريباً.

2- بالنسبة للودائع العامة (بالعملة الأجنبية):

بعد الإطلاع على معدلات نمو الودائع العامة بالعملة الأجنبية تبين أن هناك تذبذباً في معدلات النمو بشكل عام من عام لآخر فمن عام 2002 – 2004 كانت معدلات نمو الودائع موجبة حيث بلغ أشدها في العام 2004 وقدر بـ (51%) وفي العام 2005 شهد نمواً سالباً بمعدل (-1%) أما في عام 2006 فكان معدل نموها موجباً وكان بمقدار (30%) وشهد نمواً سالباً في العام 2007 بمقدار (2%) أما في عام 2008 فكان معدل النمو موجباً بمقدار (21%) وفي العام 2009 و2010 كانت معدلات نمو الودائع سالبة بمقدار (42%) وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي (4%) لكافة الودائع في جميع السنوات وبلغت أعلى قيمة لمعدل النمو في سنة 2004 بمقدار (51%) في حين بلغت أدنى قيمة لمعدلات النمو في عام 2009 وقدرت بـ (-57%).

3- بالنسبة للودائع الخاصة (بالعملة السورية):

تبين لدينا من معدلات النمو للودائع الخاصة بالعملة السورية أن هناك تذبذباً في الأعوام من 2002 – 2003 شهد انخفاضاً في معدل النمو بمقدار 90% ليعود للإرتفاع في عام 2004 ليشهد نمواً موجباً بقيمة (1043%) وفي الأعوام 2005 – 2006 شهد نمواً سالباً بمقدار (0.8%) وفي الأعوام 2007 – 2010 عادت لتشهد نمواً موجباً بمقدار 2% وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي (86%) وكانت أعلى قيمة في العام 2004 بمقدار (1043%) وكانت أدنى قيمة في العام 2003 قدرت بـ (90%).

4- بالنسبة للودائع الخاصة (بالعملة الأجنبية):

تبين لنا أن معدلات النمو للودائع الخاصة بالعملة الأجنبية شهدت تغييراً في العام 2002 كان هناك زيادة موجبة بقيمة (15%) وفي عام 2003 نمواً سالباً بمقدار (63%) وفي الأعوام 2004 – 2007 شهدت نمواً موجباً بمقدار (2%) وفي الأعوام 2008 – 2010 نمواً سالباً بمقدار (9%) وقد بلغ المتوسط الحسابي للودائع بقيمة (0.31%) وكانت أعلى قيمة 2005 بمقدار (35%) وأدنى قيمة في عام 2003 (63%).

- من خلال المقارنة بين الانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف للودائع الخاصة والعامة للعملة السورية والأجنبية، نجد أن الودائع الخاصة بالعملة الأجنبية هي الأقل تجانساً (الأكثر تغيراً) حيث بلغ معامل الاختلاف تقريباً (818%) يليها الودائع العامة بالعملة الأجنبية حيث بلغ معامل الاختلاف (761%) تقريباً وتليها الودائع الخاصة بالعملة السورية حيث بلغ معامل الاختلاف (372%) ويأتي بعدها الودائع العامة بالعملة السورية حيث بلغ معامل الاختلاف (300%) وهذا يشير إلى أن تطور الودائع المصرفية هو تطور غير متجانس.

• أما بما يتعلق بتطور الودائع حسب أنواعها :

نرفق الجدول:

| السنة | ودائع لأجل | معدل النمو | ودائع التوفير | معدل النمو | ودائع المدخرات السكنية | معدل النمو |
|-------------------|------------|------------|---------------|------------|------------------------|------------|
| 2001 | 1634.9 | 0 | 20820.7 | 0 | 849.1 | 0 |
| 2002 | 42.6 | -97.394 | 2657.6 | -87.235 | 738.5 | -13.025 |
| 2003 | 28877 | 67686 | 637 | -76.031 | 63 | -13.744 |
| 2004 | 1492 | -94.833 | 28209 | 4328.41 | 959.6 | 50.463 |
| 2005 | 38992 | 2513.404 | 23132 | -17.997 | 2478 | -99.1850 |
| 2006 | 44014 | 12.879 | 20707 | -10.483 | 835 | 216.879 |
| 2007 | 25169 | -42.815 | 20643 | 0.3590 | 2266 | -66.303 |
| 2008 | 64620 | 156.7444 | 18021 | -12.667 | 749 | 171.377 |
| 2009 | 67180 | 3.961 | 19552 | 5.495 | 1271 | -66.946 |
| 2010 | 95154 | 41.6403 | 20947 | 7.134 | 1259.888 | 69.692 |
| المتوسط الحسابي | 36717.55 | 7017.959 | 17532.63 | 413.6267 | 1146.909 | 24.9208 |
| أعلى قيمة MAX | 95154 | 67686 | 28209 | 4328.41 | 2478 | 216.879 |
| أدنى قيمة MIN | 42.6 | -97.394 | 637 | -87.235 | 63 | -99.185 |
| الانحراف المعياري | 30317.1 | 20236.7 | 8358.25 | 1305.309 | 690.8966 | 98.32277 |
| معامل الاختلاف | 82.56841 | 288.356 | 47.67254 | 315.5767 | 60.23989 | 394.541 |

الجدول رقم 2: (معدل نمو القطاع العام والخاص والقطاع التعاوني)

1- بالنسبة لودائع لأجل:

نجد من معطيات الجدول أن معدلات النمو في العام 2002 سجلت قيمة سالبة بمعدل 97% وفي عام 2003 شهد ارتفاعاً بمعدل (67686%) وعاود في عام 2004 ليأخذ نمواً سالباً بمعدل (94%) تقريباً وشهدت 2005 – 2006 نمواً موجباً بمقدار 12% وقد شهد عام 2007 نمواً سالباً بمقدار (42%) أما في الأعوام 2008 – 2010 فكان معدل النمو موجباً بمقدار (57%) تقريباً وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي 7797% وكان عام 2003 أعلى قيمة قدرت بـ (67686%) وفي عام 2002 كانت أدنى قيمة قدرت بـ (97%) تقريباً.

2- ودائع التوفير:

من خلال معطيات جدول ودائع التوفير شهدت معدلات النمو تذبذباً ملحوظاً ففي الأعوام 2002 – 2003 وكان معدل نموها سالباً بمقدار (76%) وعاود الإرتفاع في عام 2004 ليشهد معدل نمو موجباً بمقدار (4328%) وفي عام 2005 – 2008 تغيرت معدلات النمو لتصبح سالبة وكانت بمقدار (12%) أما في الأعوام 2009 – 2010 حدث ارتفاع في معدل النمو وأصبح موجباً بمقدار (7%) وكان المتوسط الحسابي لجميع السنوات بقيمة (459%) وأعلى قيمة لمعدلات النمو كانت في العام 2004 بقيمة (4328%) وكانت أدنى قيمة لها في السنة 2002 بقيمة 87%.

3- بالنسبة لودائع المدخرات السكنية:

بعد الإطلاع على الجدول تبين لنا أن معدلات النمو شهدت تذبذب في الأعوام 2002 – 2003 قد شهدت نمواً سالباً بمقدار 13% وفي العام 2004 كان معدل نموها موجباً بقيمة (50%) وفي العام 2005 شهدت نمواً سالباً بقيمة (99%) أما في العام 2006 شهدت نمواً موجباً بقيمة (216%) وفي العام 2007 أصبح معدل نموها سالباً بقيمة (66%) وفي العام 2008 – 2010 عاد النمو ليصبح موجباً بمقدار (69%)

لتأخذ نمواً متوسطاً بقيمة (27%) وكأعلى قيمة لمعدل النمو في عام 2006 بقيمة 216% وكأدنى قيمة في عام 2005 بمقدار (99%).

- من خلال المقارنة بين الإنحرافات المعيارية وقيم معامل الاختلاف لأنواع الودائع الثلاثة (توفير - لأجل - مدخرات سكنية) نجد أن ودائع المدخرات السكنية هي الأقل تجانساً (الأكثر تذبذباً) حيث بلغ معامل الاختلاف تقريباً (372%) يليها ودائع التوفير حيث بلغ معامل الاختلاف لها بقيمة (297%) وأخيراً ودائع لأجل حيث بلغ معامل الاختلاف (271%) وهذا يشير إلى أن تطور الودائع تطور غير متجانس خلال السنوات المدروسة مما يعني قبول الفرضية والتي سبق وطرحناها.

• أما بما يتعلق بتطور الودائع حسب القطاعات:

نرفق الجدول:

| السنة | ودائع القطاع العام | معدل النمو | ودائع القطاع التعاوني | معدل النمو | ودائع القطاع الخاص | معدل النمو |
|-------------------|--------------------|------------|-----------------------|------------|--------------------|------------|
| 2001 | 3195.3 | 0 | 23 | 0 | 3842.3 | 0 |
| 2002 | 6700.9 | 109.711 | 3006.5 | 12.971 | 4466.1 | 16.235 |
| 2003 | 10327 | 54.113 | 3837 | 27.623 | 4939 | 10.588 |
| 2004 | 13027.3 | 26.147 | 5482.3 | 42.879 | 6735.8 | 36.379 |
| 2005 | 17480 | 34.179 | 7699.3 | 40.439 | 27726.2 | 460.084 |
| 2006 | 28512 | 63.112 | 12428 | 61.417 | 47771 | 26.265 |
| 2007 | 39730 | 39.344 | 16746 | 34.744 | 55680 | 16.556 |
| 2008 | 46458 | 16.934 | 19704 | 17.663 | 64620 | 16.056 |
| 2009 | 57401 | 23.554 | 21751 | 10.388 | 86835 | 34.377 |
| 2010 | 70421 | 22.682 | 22502 | 0.345 | 102100 | 17.579 |
| المتوسط الحسابي | 29325.25 | 38.9776 | 11317.91 | 24.8469 | 40471.54 | 63.4119 |
| أعلى قيمة MAX | 70421 | 109.711 | 22502 | 61.417 | 102100 | 460.084 |
| أدنى قيمة MIN | 3195.3 | 16.934 | 23 | 0.345 | 3842.3 | 10.588 |
| الإنحراف المعياري | 22002.41 | 29.17389 | 7966.953 | 19.05444 | 34664.91 | 132.6191 |
| معامل الاختلاف | 75.0289 | 74.84783 | 70.39244 | 76.68741 | 85.65257 | 209.1391 |

الجدول رقم 3: (معدل نمو ودائع لأجل وودائع التوفير وودائع المدخرات السكنية)

من خلال الجدول نجد أن:

1- بالنسبة للقطاع العام:

هناك تذبذباً بمعدل نمو الودائع من سنة لأخرى حيث نجد نمواً موجباً من العام 2002 إلى العام 2010 وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي لودائع القطاع العام 38% تقريباً ويعد عام 2002 أعلى قيمة في معدلات النمو حيث قدرت (109%) تقريباً في حين يعد عام 2008 أدنى قيمة في معدلات النمو و قدرت بـ (17%).

2- بالنسبة للقطاع الخاص:

3- بعد الإطلاع على ودائع القطاع الخاص ومعدلات نموها لاحظنا أن التغيير كان موجباً من عام 2001 – 2010 وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لودائع القطاع الخاص 64% تقريباً، حيث شهد أعلى قيمة في معدلات النمو في العام 2005 قدرت بـ 460% وأدنى قيمة كانت في العام 2003 قدرت بـ 11%.

4- بالنسبة للقطاع التعاوني:

لم يكن هناك تفاوتاً في معدلات نمو الودائع من سنة لأخرى فقد وجدنا نمواً موجباً في العام 2002 – 2010 وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي 25% تقريباً ويعد عام 2006 هو أعلى معدل نمو في الودائع للقطاع التعاوني، في حين يعد عام 2010 أدنى قيمة وبلغت 0.34% تقريباً.

- من خلال المقارنة بين الإنحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف لأنواع الودائع للقطاعات الثلاثة (القطاع الخاص والعام والتعاوني) نجد أن جميع الودائع لم تشهد تذبذباً بل كانت تغيراتها موجبة ومستقرة نوعاً ما، وكانت متجانسة حيث بلغ معامل الاختلاف للقطاع العام 145% تقريباً وللقطاع الخاص 209% وللقطاع التعاوني 77% تقريباً، وهذا يشير إلى تطور الودائع من حيث القطاعات متجانس من سنة لأخرى خلال الفترة المدروسة مما يعني قبول الفرضية التي سبق وطرحناها.

الربحية المصرفية:

في الجدول التالي نستعرض الربحية المصرفية للقطاع المصرفي السوري ومعدل نموها خلال الأعوام من 2001 – 2002.

نرفق الجدول:

| السنة | الربحية المصرفية | معدل النمو % |
|-------------------|------------------|--------------|
| 2001 | 1978584.5 | 0 |
| 2002 | 2523764.1 | 23.636895- |
| 2003 | 1098375.8 | 184.08342- |
| 2004 | 66437.89 | 4596.5724- |
| 2005 | 1328415.6 | 134.88911- |
| 2006 | 4103531.33 | 23.9605274 |
| 2007 | 1600815.56 | 94.919618- |
| 2008 | 9125229.82 | 65.8057535 |
| 2009 | 12145567.8 | 74.3091173 |
| 2010 | 2767686.6- | 212.740495 |
| المتوسط الحسابي | 3120303.58 | 465.72855- |
| أعلى قيمة MAX | 12145567.8 | 212.740495 |
| أدنى قيمة MIN | 2767686.6- | 4596.5724- |
| الإنحراف المعياري | 4168249.925 | 1381.18723 |
| معامل الاختلاف | 133.584756 | 296.5648613- |

الجدول رقم 4 : (معدل نمو الربحية المصرفية)

- من خلال الإطلاع على معدل نمو الربحية المصرفية نجد أن خلال الأعوام 2002 إلى العام 2005 تشهد الربحية المصرفية نمواً سالباً بمقدار (135)% تقريباً، ليرتفع بعدها في العام 2006 إلى (24)% تقريباً، وفي العام 2007 عاد معدل النمو ليشهد نمواً سالباً بمقدار (95)%، أما الأعوام الممتدة من العام 2008 للعام 2010 شهدت نمواً موجباً وصل أشده في العام 2010 بقيمة (213)% تقريباً، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي تقريباً (466)% تقريباً.
- ويعد عام 2010 هو أعلى معدل نمو في الربحية المصرفية وقدر بـ (213)% في حين يعد عام 2004 هو العام الأقل معدل نمو للربحية المصرفية وقد بلغ حينها (4596)% تقريباً.
- من خلال الإنحراف المعياري وقيم معامل الاختلاف للربحية المصرفية على مدى السنوات العشر المدروسة والممتدة من عام 2001 إلى العام 2010 نجد أن الربحية كانت قليلة التجانس (شهدت تذبذباً من سنة لأخرى)، حيث بلغ معامل الاختلاف لها (297)% تقريباً وهذا يشير إلى أن تطور الربحية المصرفية من سنة لأخرى هو تطور متذبذب خلال الفترة المدروسة مما يعني قبول الفرضية التي سبق وطرحنا في هذا الخصوص.

❖ ويعود سبب تزايد نمو الودائع في بعض السنوات إلى انخفاض معدلات الفائدة، فيكون عدد المودعين كبير وبالتالي تزداد الودائع في المصارف، ولا بد من الإشارة أن انخفاض معدلات الفائدة مؤشر جيد وهام جداً يدل على زيادة السيولة في المصارف، وكلما زادت الودائع زادت ربحية المصارف، لأن الودائع تعد الرافد الأكبر لموارد المصارف، والتي يتم توظيف معظمها بعد ذلك لشراء أدون وسندات الخزنة.

- أما انخفاض نمو الودائع في بعض السنوات، فيدل على ارتفاع الفائدة في المصارف وبالتالي سينخفض عدد المودعين، وارتفاع معدلات الفائدة المصرفية مؤشر على عجز السيولة في تلك المصارف، وبالتالي ربحية القطاع المصرفي في هذه السنوات ستكون أقل من الربحية في سنوات انخفاض معدلات الفائدة على الودائع.

ومن هنا نستنتج أن الودائع تؤثر بشكل مباشر في الربحية المصرفية، فكلما زادت الودائع زادت الربحية المصرفية، وكلما كانت الربحية المصرفية جيدة، زادت من قدرة المصارف على الاستمرارية والمنافسة ومواجهة المخاطر التي يمكن أن تعترضها.

وفي الجدول الثالث نستعرض ودائع القطاع التعاوني والقطاع الخاص وودائع لأجل وودائع المدخرات السكنية وودائع التوفير وبجانب كل منها معدل النمو السنوي الخاص بها.

• دراسة العلاقة الإرتباطية بين الودائع المصرفية والربحية:

بغية التعرف على طبيعة العلاقة بين الودائع المصرفية بمختلف أنواعها والتي سبق وذكرناها من جهة وبين الربحية المصرفية من جهة أخرى عمدنا إلى إيجاد قيم معامل Person للإرتباط الثنائي وحصلنا على ما ضمناه في الجدول التالي:

| المتغير المستقل | الربحية |
|----------------------------|---------|
| ودائع عامة عملة سورية X1 | 0.198 |
| ودائع عامة عملة أجنبية X2 | 0.219 |
| ودائع خاصة عملة سورية X3 | 0.316 |
| ودائع خاصة عملة أجنبية X4 | 0.05 |
| ودائع القطاع العام X5 | 0.89 |
| ودائع القطاع التعاوني X6 | 0.86 |
| ودائع القطاع الخاص X7 | 0.87 |
| ودائع لأجل X8 | 0.874 |
| ودائع التوفير X9 | 0.16 |
| ودائع المدخرات السكنية X10 | 0.22 |

الجدول رقم 5: قيم معامل person للإرتباط بين الربحية والودائع المصرفية

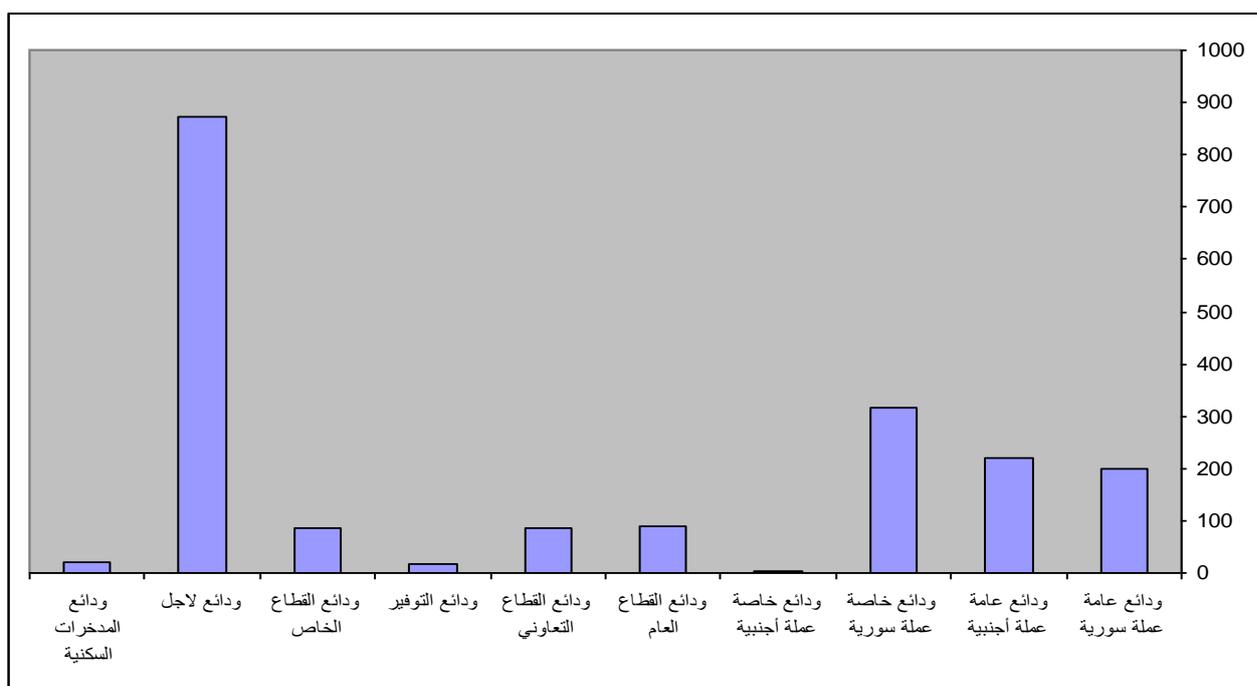
من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتباطاً ضعيفاً بين الربحية وبين كلاً من (x1) ودائع عامة ع.س وكذلك بين الربحية وبين (x2) ودائع عامة ع.أجنبية وبين الربحية وبين (x3) ودائع خاصة ع.س وكذلك الحال بين الربحية وبين (x4).

بالإضافة لذلك إن هذا الارتباط غير معنوي إحصائياً من ناحية أخرى يشير الجدول أيضاً إلى وجود هذا الارتباط الضعيف وغير المعنوي بين الربحية وبين كلاً من ودائع التوفير، حيث نلاحظ قيمة لمعامل الارتباط تبلغ (0.16) وبين الودائع لأغراض سكنية حيث بلغ معامل الارتباط (0.22).

إلا أنه نلاحظ أن هناك ارتباطاً قوياً جداً بين الربحية المصرفية وبين ودائع القطاع العام حيث بلغ معامل الارتباط (0.89) وهي معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (5) وهذا الارتباط طردي أي أن تغير في ودائع القطاع العام سوف ينعكس على الربحية وفي نفس الإتجاه، أما بما يتعلق بودائع القطاع الخاص نلاحظ أيضاً وجود ارتباط قوي (0.86) وهو معنوي إحصائياً وطردي أيضاً وهذا ما نجده في واقع الحال بالنسبة لودائع القطاع التعاوني إذ تصل قيمة معامل الارتباط (0.87) وهي معنوية إحصائية أيضاً.

وبشكل عام يمكننا أن نقول أن الودائع مبنية قطاعياً هي على ارتباط شديد بالربحية المصرفية إضافة إلى ذلك يشير الجدول أيضاً إلى الارتباط الشديد والطردي والمعنوي إحصائياً بين الربحية المصرفية وبين ودائع لأجل إذ قيمة معامل الارتباط تصل لـ (87.4).

* التمثيل البياني:



شكل رقم 1: (العلاقة بين الربحية المصرفية وأنواع الودائع)

- 1- من خلال ما توصلنا إليه في بحثنا وجدنا ارتباطاً ضعيفاً بين الربحية وبين كلاً من:
 - X1 (ودائع عامة عملة سورية)
 - X2 (ودائع عامة عملة أجنبية)
 - X3 (ودائع خاصة عملة سورية)
 - X4 (ودائع خاصة عملة أجنبية)
- 2- وجود ارتباط ضعيف بين ودائع التوفير والربحية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.16.
- 3- ووجدنا أن الارتباط ضعيف وغير معنوي بين الودائع لأغراض سكنية وبين الربحية، حيث معامل الارتباط (0.22).
- 4- تبين لنا أن هناك ارتباط قوي جداً بين الربحية المصرفية وودائع القطاع العام، حيث بلغ معامل الارتباط (0.89) وهو معنوي إحصائياً.
- 5- لاحظنا وجود ارتباط قوي بين الربحية المصرفية وبين ودائع القطاع الخاص وقد بلغ معامل PERSON (0.86)، واستنتجنا أن الارتباط طردي ومعنوي إحصائياً.
- 6- استنتجنا من دراسة معامل الارتباط أنه يوجد ارتباط قوي بين الربحية المصرفية وودائع القطاع التعاوني وهو ارتباط معنوي إحصائياً وطردي.
- 7- وجدنا ارتباطاً قوياً وشديداً وهو معنوي بين الربحية المصرفية والودائع لأجل، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (87.4).
- 8- من خلال المقارنة بين الانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف للودائع الخاصة والعامة للعملاء السورية والأجنبية، نجد أن الودائع الخاصة بالعملة الأجنبية هي الأقل تجانساً (الأكثر تغيراً) حيث بلغ معامل الاختلاف تقريباً (818%) يليها الودائع العامة بالعملة الأجنبية حيث بلغ معامل الاختلاف (761%) وتليها الودائع الخاصة بالعملة السورية حيث بلغ معامل الاختلاف (372%) ويأتي بعدها الودائع العامة بالعملة السورية حيث بلغ معامل الاختلاف (300%) وهذا يشير إلى أن تطور الودائع المصرفية هو تطور غير متجانس.

المراجع

- 1 الهندي، منير، إدارة البنوك التجارية مدخل متخذ القرارات، الكاتب العربي الحديث، الإسكندرية، عام 1996 ص5.
- 2 أهمية المصارف ووظائفها، حمزة، محمد، مرجع سابق ص5.
- 3 وظائف المصارف، إشعارات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية ص3.
- 4 المبادئ التي تحكم أعمال المصارف، محمد سعيد، إدارة البنوك، دار الجامعة الجريدة، مصر 2005 ص16.
- 5 معروف، تحليل الإقتصاد الكلي دار الصفاء، عمان، 2005 ص249.
- 6 الحياي، وليد، المحاسبة المتوسطة، دار حنين للنشر والتوزيع، 1996، ص65.
- 7 حنان، رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ص242.
- 8 سلطان، محمد سعيد ص466.
- 9 مبادئ الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، الأردن ص42.
- 10 Brigham, Eugene, and Ehrhardt Michaelc, Financial Management The ory and practice.
- 11 Peter 5, ROSE 1999, p.158
- 12 هندي، منير ابراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الإسكندرية، منشأة المعارف 1999 ص103
- 13 المقدادي، عادل علي، عمليات البنوك، المكتب الجامعي الحديث 2006.
- 14 الشماخ، خليل، ص459.
- 15 الهندي، منير، ص105
- 16 أبو سمرة، رانية، تطوير سياسة الدائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، الجامعة الإسلامية.
- 17 السيسي، صلاح الدين حسن، الموسوعة المصرفية العلمية الجزء الأول 2011 ص164.
- 18 أبو سمرة، رانية ص70.
- 19 السيسي، صلاح الدين ص124.
- 20 هندي، منير ابراهيم ص108.
- 21 الدوري، زكريا والسمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية عمان 2006 ص118.
- 22 ص144.
- 23 علم الدين، محي الدين اسماعيل، أساليب ضمان وتأمين الودائع البنكية، دراسة عالمية ص76.
- 24 عبد الله علي، التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية، المجلد 40 ص503.
- 25 Chikura, John, Type of deposit insurance system, 2013.
- 26 Walker, David: New deposit in surance system in east Asia Kuala Lumpur, 2006.
- 27 IADI. Deposit in Surance coverage.1 2008.
- 28 مصرف سوريا المركزي ص7.

| | |
|-----|--|
| 2ص | الفصل الأول (الإطار المنهجي للبحث) |
| 3ص | الإطار العام للدراسة |
| 3ص | مشكلة البحث |
| 3ص | أهمية البحث |
| 4ص | أهداف البحث |
| 4ص | فرضيات البحث |
| 4ص | الدراسات السابقة |
| 5ص | محددات البحث |
| 5ص | مجتمع وعينة وبيانات البحث |
| 5ص | منهج البحث |
| 6ص | الفصل الثاني (ماهية المصارف ووظائفها وأهدافها) |
| 7ص | تعريف المصارف |
| 7ص | أهمية المصارف ووظائفها |
| 8ص | المبادئ التي تحكم أعمال المصارف |
| 9ص | أنواع المصارف |
| 10ص | مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة عليها |
| 10ص | الفرق بين الربح والربحية |
| 10ص | مفهوم الربح |
| 11ص | الأهمية الإقتصادية للأرباح |
| 11ص | مفهوم الربحية |
| 13ص | المتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف |
| 16ص | مؤشرات الربحية المصرفية |
| 17ص | الفصل الثالث (الودائع المصرفية) |
| 18ص | الودائع المصرفية وأنواعها |
| 19ص | أنواع الودائع المصرفية |
| 19ص | تقسيم الودائع حسب آجال الإستحقاق |

| | |
|----------|---------------------------|
| 20ص..... | تقسيم الودائع حسب الملكية |
| 20ص..... | تقسيم الودائع حسب المصدر |

الفهرس

| | |
|----------|---|
| 20ص..... | تقسم الودائع وفق حركتها |
| 22ص..... | الإستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع |
| 22ص..... | استراتيجية المنافسة السعرية |
| 23ص..... | استراتيجية المنافسة غير السعرية |
| 24ص..... | نظام ضمان الودائع ومبررات إنشائه |
| 25ص..... | مفهوم ضمان الودائع وأهميته |
| 25ص..... | أنواع أنظمة التأمين على الودائع |
| 25ص..... | مبررات إنشاء نظام لضمان الودائع |
| 26ص..... | شرح عن أنظمة ضمان الودائع |
| 26ص..... | طبيعة التأمين الضمني على الودائع |
| 26ص..... | طبيعة التأمين الصريح على الودائع |
| 27ص..... | حدود التغطية في نظام ضمان الودائع |
| 27ص..... | أنواع تغطية الودائع |
| 27ص..... | المبادئ الأساسية لتعيين حدود التغطية |
| 28ص..... | الفصل الرابع (الدراسة التحليلية) |
| 29ص..... | تحليل تطور الودائع المصرفية |
| 34ص..... | الربحية المصرفية |
| 35ص..... | دراسة العلاقة الارتباطية بين الودائع المصرفية والربحية المصرفية |
| 37ص..... | النتائج |
| 38ص..... | المراجع |